

See discussions, stats, and author profiles for this publication at: <http://www.researchgate.net/publication/281101642>

The requirements for the Arab countries to benefit from WTO membership: Proposed accession of Jordan to the Gulf Cooperation Council as a case study

RESEARCH · AUGUST 2015

DOI: 10.13140/RG.2.1.3935.9206

READS

5

1 AUTHOR:



Sam Alfoqahaa

An-Najah National University

9 PUBLICATIONS 0 CITATIONS

SEE PROFILE

متطلبات استفادة الدول العربية من عضوية منظمة التجارة العالمية: مقترح انضمام الأردن إلى مجلس التعاون الخليجي كحالة دراسية

سام عبد القادر الفقهاء

قسم التسويق، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

بريد الكتروني: Sam@najah.edu

ملخص

يعد انضمام الأردن لمنظومة الخليج العربي تحولاً كبيراً بالنسبة للأردن، ويعتبر هذا التحول جزءاً لا يتجزأ من حركة بناء التكتلات العربية والعالمية لما لهذه البناءات الجديدة من آثار إيجابية على الدول الأعضاء وغيرها أيضاً. فهناك حاجة ملحة لتطوير الأسواق العربية في ظل ما تتيحه اتفاقية منظمة التجارة العالمية من فوائد وتحديات.

من هنا جاء هذا البحث لتسليط الضوء على أهمية التكامل الاقتصادي العربي من خلال نقاش مقترح انضمام الأردن إلى مجلس التعاون الخليجي كحالة دراسية. فقد تناولت الدراسة محورين رئيسيين ، هما: دور التكامل الاقتصادي العربي في الاستفادة من منظمة التجارة العالمية، وأهمية انضمام الأردن لمجلس التعاون الخليجي واستحقاقاته. وقد اعتمدت الدراسة أسلوب البحث النوعي في عرض البيانات وتحليلها. وتوصلت الدراسة إلى أن بناء التكتلات الاقتصادية العربية يعدّ من أهم وسائل البلدان العربية للاستفادة من عضويتها في منظمة التجارة العالمية. وأنه بالرغم من التحديات التي تحيط ببناء تلك التحالفات إلا أن هذا ممكناً من الناحية العملية. وفي نهاية البحث تم تقديم عدد من التوصيات التي تساعد بتسريع وتيرة بناء التكتلات العربية وتعظيم استفادتها مما تتيحه العولمة من فرص اقتصادية.

بحث قدم للمؤتمر العلمي الدولي العاشر بعنوان : "استشراف مستقبل التجارة الدولية في ضوء منظمة التجارة العالمية".

المنعقد في جامعة الزرقاء-الأردن في الفترة ما بين 3-4-12-2014.

The requirements for the Arab countries to benefit from WTO membership: Proposed accession of Jordan to the Gulf Cooperation Council as a case study

Sam Abd Al-Qadir ALFOQAHA

Department of Marketing, Faculty of Economics and Social Sciences, An-Najah National University, Nablus, Palestine

Email: Sam@najah.edu

Abstract

Jordan's accession to the countries of the Gulf Cooperation Council (GCC) is a major shift for Jordan, and this shift is an integral part of the movement of formation of an Arab as well as global trade blocs taking into consideration the positive effects that these trade blocs have on the Member States and others. Hence, there is an urgent need for the development of the Arab markets in light of the benefits and challenges that WTO has brought.

Accordingly, this research came to highlight the importance of economic integration of the Arab countries through discussing and exploring the proposed accession of Jordan's into GCC.

This study is exploring two major issues: the role of Arab economic integration in taking advantage of the WTO, and the importance and requirements of Jordan's accession to the GCC. The study adopted the method of qualitative research in the presentation and analysis of data.

The study concluded that formation of Arabs trade blocs is one of the most important means for Arab countries to take advantage of its membership in the WTO. Despite the challenges surrounding building such alliances, this is practically possible. A number of recommendations were provided at the end of the study to help to accelerate the pace of formation of Arab trade blocs and maximize the benefit of globalization, which is offering myriad of economic opportunities.

Research Presented to The The 10th International Scientific Conference. The Faculty of Economics and Administrative Sciences: Exploring The Future Of The International Trade In The Light Of The World Trade Organization. ISSN 2072-8867. Zarqa University, Zarqa – Jordan. December 3^{ed}- 4th,2014.

المقدمة

لقد كان قرار الأردن تقديم طلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في نهاية عام 1993 مبنياً على عدة اعتبارات سياسية واقتصادية ذات أبعاد وطنية وإقليمية ودولية. فعلى المستوى الوطني قطع الأردن شوطاً كبيراً في تحرير تجارته واقتصاده ضمن برنامج التصحيح الاقتصادي وأصدر حزمة من القوانين الاقتصادية التي هدفت إلى تحرير الاقتصاد وتسهيل عمليات الاستثمار وجاءت معظمها مع متطلبات التجارة الدولية. أما البعد الإقليمي ف إن عملية السلام وتوقع ازدياد التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة كان من الاعتبارات المهمة في قرار الحكومة الأردنية تقديم طلب الانضمام . ويأتي دور عو لمة الاقتصاد والتي تقودها ثورة تكنولوجيا المعلومات التي جعلت من الانضمام ضرورة ملحة والتي بالتالي أدت إلى طلب الانضمام للجات عام 1993 والذي حول إلى منظمة التجارة العالمية في عام 1995. وقد حصل الأردن على العديد من الآثار الايجابية من جراء الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أهمها توجيه الاستثمار للإنتاج من أجل التصدير ، وزيادة مصداقية الأردن أمام المستثمرين الأجانب وتهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال دخول مؤسسات أجنبية تتمتع بكفاءة عالية وخلق فرص للاستفادة من رؤوس الأموال المهاجرة التي ستشعر بالمزيد من الاطمئنان في ظل مناخ الانفتاح (الموقع الالكتروني الرسمي للجمارك الأردنية، 2014). ويعدّ الأردن إلى جانب لبنان، والسودان البلدان العربية الوحيدة التي لها حصص جوهريّة على صعيد الصادرات البنية والواردات كونها استطاعت الاستفادة من مجاورتها لأسواق مجلس التعاون الخليجي (Alhajhoj, 2008).

إن انفتاح الأسواق الذي تتيحه منظمة التجارة العالمية له مضامين هامة على صعيد التحرير التجاري، فكل دولة سيكون بمقدورها استغلال وضعها من حيث الميزة المقارنة بمجرد أن يتم تحرير التجارة وانفتاحها (Mazumder, 2008).

فقد أصبح جلياً أن العديد من البلدان ومنها الدول العربية استفادت وستستمر بالاستفادة من قبولها للعملة (Alhajhoj, 2008). فالتجارة الدولية تلعب دوراً حيويّاً في تشكيل الأداء الاقتصادي والاجتماعي وتحسن التوقعات للبلدان على مستوى عالمي خاصة فبدون التجارة، لا يمكن للوضع الاجتماعي والاقتصادي للدولة أن يتقدم على أية حال يعتمد مساهمة التجارة في التنمية بدرجة كبيرة على النطاق الذي تعمل فيه والأهداف التي تخدمها (Mazumder, 2008). فقد قامت في السنوات القليلة الماضية العديد من الدول النامية باتخاذ اجراءات تحرير التجارة تجارية بشكل احادي بنتائج محدودة جدا على صعيد النمو والتطوير. هناك اجماع كبير على

الفوائد الكلية التي يمكن الحصول عليها من وراء التجارة والانفتاح الاقتصادي. لكن لا يزال الجدل جارياً حول ذلك، خاصة بالنسبة لمقاييس الانفتاح (UNCTAD, 2004). إن هناك وضعية من عدم التأكد الكبيرة لدى الدول النامية حول العدالة وأهداف المقترحات القادمة من الدول المتقدمة (Rodrik, 2000). ان حالات عدم التأكد تلك ستستمر اذا ما استمرت الدول المتقدمة ب ممارسة تقديم توصيات انتقائية حول انفتاح التجارة لدى الدول النامية (والذي يبدو أنه يرتبط بالوزن السياسي الجغرافي للبلدان النامية والمتقدمة على حد سواء لحماية قطاعاتها الحساسة لمصلحتهم (Mazumder,) (2008).

إن اندماج الأردن (والدول النامية بشكل عام) ضمن النظام التجاري الدولية هو من أهم السبل للاستفادة إلى أقصى حد ممكن من عمليات العولمة والتحرير. ذلك ان الانضمام الى منظمة التجارة العالمية يتيح للدولة أن تعمل على وضع استراتيجياتها التنموية وسياساتها التجارة من خلال إطار واضح المعالم وفي ظل بيئة تجارية مستقرة. لذلك فإنني أقول ان الانضمام الى منظمة التجارة العالمية ليس هدفاً في حد ذاته بقدر ما هو خطوة مهمة في السعي لتحقيق وانتهاج سياسة تنموية على المستوى الوطني من خلال أهداف محددة. اذ ينبغي ان يكون للدولة أهداف تنموية محددة وواضحة قبل بدء عملية الانضمام، لا الانضمام الى المنظمة يفرض على الدولة التزامات وتنازلات محددة (أبو غزالة، 1999).

يعد انضمام الأردن لمنظومة الخليج العربي تحولاً كبيراً بالنسبة للأردن، ويعتبر هذا التحول جزءاً لا يتجزأ من حركة بناء التكتلات العربية والعالمية لما لهذه البناءات الجديدة من آثار ايجابية على الدول الأعضاء وغيرها أيضاً، فهناك حاجة ملحة لتطوير الأسواق العربية في ظل ما تتيحه اتفاقية منظمة التجارة العالمية من فوائد وتحديات. ولا يوجد شك في أن هذه العلاقة الجديدة سوف تزيد من مجالات التعاون في المجالات التعليمية والثقافية، وتساهم في زيادة معدل النشاط الاقتصادي بين الأردن وبلدان الخليج.

ومما لا شك فيه أن هناك آفاقاً جديدة تقدمها هذه العضوية تحتاج من قادة مؤسسات الأعمال إلى الاستفادة منها، ويعتبر الانفتاح السوقي والنشاط التسويقي النقطة المحورية لتلك المؤسسات، ومن هنا جاءت هذه الدراسة بطابعها التطبيقي لتحديد دور وأهمية العلاقات الداخلية بين البلدان العربية لتعظيم الاستفادة من عضويتها في منظمة التجارة العالمية وذلك بالنظر الى مقترح انضمام الاردن لمنظومة مجلس التعاون الخليجي وبالتركيز على الإمارات العربية المتحدة نظراً لأهميتها ودورها البارز التطور والتقدم التجاري والاقتصادي على صعيد المنطقة دول المجلس والمنطقة العربية بشكل عام.

مشكلة الدراسة ومحاورها

بعد مفاوضات شاقة ولدت منظمة التجارة العالمية لتكون الهيئة المشرفة على النظام التجاري العالمي الجديد القائم على التحرير الكامل للتجارة، ولا شك أن تنفيذ اتفاقات المنظمة سيكون له آثاراً متباينة على اقتصاديات الدول، والدول العربية - باعتبارها دولاً نامية- ستواجه تحديات عدة باندماجها في هذا النظام الجديد، مما يتطلب منها صياغة استراتيجيات تنموية هادفة على المستوى القطري، أما على المستوى الإقليمي فإن التكامل يعدّ بديلاً استراتيجياً حتمياً باعتباره خطوة نحو التحرير النهائي للتجارة، ويتطلب إحياءه وتطويره تجاوز الاتفاقيات الثنائية إلى الجماعية، وتفعيل التجارة العربية البينية، وتوجيه الاستثمارات العربية داخل الإقليم العربي (سليمان، 2008). وتتناول الدراسة محورين رئيسيين، وهما:

أولاً: دور التكامل الاقتصادي العربي في الاستفادة من منظمة التجارة العالمية

ثانياً: أهمية انضمام الأردن لمجلس التعاون الخليجي واستحقاقاته:

أهداف الدراسة

- إبراز أهمية بناء التكتلات الاقتصادية في ظل العولمة.
- تسليط الضوء على متطلبات وأهمية انضمام الأردن لدول مجلس التعاون الخليجي.
- استعراض عدد من التحديات والفرص البيئية الخاصة بدول الخليج كفضاء تطبيقي للشركات الأردنية.

حدود الدراسة

- مما لا شك فيه أن للعلاقات البينية والتكتلات الاقتصادية العربية والعالمية دور بارز في تعزيز استفادة الدول من عضوية منظمة التجارة العالمية. وهذا ما تركّز عليه الدراسة الحالية دون الخوض في التطور التاريخي للعلاقات الاقتصادية بين البلدان أو التركيز على الفوارق الاقتصادية بينها.
- ينصب التركيز على متطلبات انضمام الاردن لمجلس التعاون الخليجي وآفاقه المستقبلية بالنسبة للأردن.
- تقتصر الدراسة في بعض بياناتها الإحصائية وتركيزها على إمارة دبي كحالة دراسية.

أولاً: دور التكامل الاقتصادي العربي في الاستفادة من منظمة التجارة العالمية:

لقد تطور النظام التجاري العالمي على مدى أكثر من نصف قرن منذ توقيع الاتفاق العام للتعريفات والتجارة (الغات) في عام 1947 مروراً بالعديد من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي عقدت في إطار الغات والتي توجت الجولة الثامنة منها والتي تعرف بجولة الأوروغواي بإنشاء منظمة التجارة العالمية في مراكش في عام 1994.

لقد كان اتفاق الغات بمثابة إطار قانوني لتيسير المعاملات التجارية الدولية بين الأطراف المتعاقدة التي بدأت بـ 23 دولة مؤسسة منها سورية وانتهت بعدد كبير من الدول فاق الـ 123 دولة. وقد اعتمد اتفاق الغات على عدد من المبادئ أهمها:

- تحرير التجارة الدولية، وذلك بتخفيض التعرفة الجمركية وتخفيف أو إزالة القيود غير الجمركية.
- عدم التمييز في المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء، أو ما يعرف بمعاملة الدولة الأكثر رعاية.
- تحديد قواعد السلوك في المعاملات التجارية الدولية، وذلك بوضع ضوابط لتجنب سياسات الإغراق ودعم الصادرات واعتماد التعرفة الجمركية كوسيلة وحيدة محتملة للحماية وعدم اللجوء إلى القيود غير التعريفية كنظام الحصص (الكوتا).
- مبدأ المعاملة الوطنية والذي بموجبه تلتزم الدول الأعضاء بمعاملة السلع المستوردة ذات المعاملة الممنوحة للسلع المنتجة محلياً فيما يتعلق بالضرائب والرسوم وغيرها.
- منح الدول النامية معاملة أكثر تفضيلاً لزيادة معدلات التنمية بها (سليمان، 2008).

يشهد العالم اليوم اتجاه متسارع نحو العولمة والاندماج وزيادة الترابط بين اقتصاديات الدول، حيث اتجهت بلدان عديدة لإقامة تكتلات اقتصادية لمواجهة تحديات العولمة واثبات الوجود في منظومة الاقتصاد العالمي بعد زيادة عدد الموقعين على اتفاقية الجات. وقد اتخذت هذه التكتلات الإقليمية محاور مختلفة منها ما هو شمال-شمال (المجموعة الاقتصادية الأوروبية)، أو شمال - جنوب (منطقة التبادل الحر لأمريكا الشمالية) أو جنوب - جنوب (رابطة دول جنوب شرق آسيا، والمجموعات الاقتصادية الأفريقية (خطاطبه، 2011).

لا شك أن إحدى التحديات التي تواجهها الدول العربية هي أنها في الوقت نفسه قد التزمت في شبكة من الاتفاقيات التجارية الإقليمية وفي اتفاقيات النظام التجاري متعدد الأطراف (سنوت، 1998). فمعظم الحكومات العربية قد انتهجت نهج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي والاتجاه نحو اقتصاد السوق بهدف الوصول إلى التحرير التجاري، وأقامت سبع عشرة دولة عربية وهي الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، السودان، سوريا، العراق، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن،

وسلطنة عمان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي اكتملت في مطلع 2005؛ وأنشأت دول مجلس التعاون الخليجي اتحاداً جمركياً وتخطط للوصول إلى عملة موحدة بحلول 2010؛ وعقدت أربع دول عربية اتفاقية أعادير وهي الأردن، مصر، المغرب وتونس؛ وعقدت دول أخرى بعض الاتفاقيات التجارية؛ وعقدت ست دول عربية اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية وهي الأردن، تونس، فلسطين، لبنان، مصر، والمغرب، علماً أنه تم التوقيع على الاتفاقية مع الجزائر لكنه لم يوقع عليها عدد من الدول العربية عليها بعد، في حين جرى التوقيع بالأحرف الأولى مع سوريا؛ ووقعت اتفاقيات تجارة حرة مع الولايات المتحدة (عبد السلام، 1995). وتتطلب إدارة التجانس التوفيق بين الأهداف التنموية الوطنية وبين الالتزامات الخارجية. وهناك أهمية للدول العربية في رسم، وتطبيق وتوقيت التحرير الوطني الإقليمي ومتعدد الأطراف لتعظيم الاستفادة من عمليات التحرير التجاري والإجراءات التنظيمية. وتتطلب المواءمة بين الاتفاقيات التجارية الإقليمية ومتعددة الأطراف اهتماماً خاصاً من صانعي القرار الاقتصادي وتتطلب دراسة دقيقة وشاملة لانعكاسات التزامات ومتطلبات وإيجابيات التطبيق من خلال دراسة كلفة تحرير التجارة وتحديد المنافع التجارية المتوقعة (العبادي، 1999).

قطعت البلدان العربية شوطاً لا يستهان به في مجال التعاون التجاري رغم المعوقات التي يتعين تذليلها، ولا بد في الوقت نفسه من تكثيف الجهود الرامية إلى إنشاء إتحاد جمركي عربي، إذ من دونه لا تتصور قيام سوق مشتركة لاحقاً تكفي بتحرير التجارة البينية وتوحيد الرسوم الجمركية، بل تتطلب كذلك حرية واسعة لانتقال رؤوس الأموال بين الأقطار العربية وتنسيق السياسات الاقتصادية. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى رغم أهميتها لا تمنح أي ثقل دولي للعالم العربي، لأنها تعبر فقط عن رغبة أعضاءها في زيادة التبادل البيني، في حين يعكس الإتحاد الجمركي إرادة أعضاءه في مواجهة المبادلات الخارجية بموقف واحد (خطاطبه، 2011).

لعل أهم توصية عملية في هذا المجال تتمثل في ضرورة دعم منطقة التجارة العربية الحرة وسرعة انضمام باقي الدول العربية إليها، وعدم اللجوء إلى تعويق التبادل التجاري بواسطة أي قيود إدارية أو بيئية أو إجرائية أو المغالاة والتشدد في قواعد المنشأ وغيرها. كذلك فإن تطوير منطقة التجارة الحرة إلى إتحاد جمركي كخطوة تالية على قدر كبير من الأهمية حتى يمكن تعظيم المكاسب من التكتل الإقليمي والاستفادة من آثار خلق وتحويل التجارة، وهو ما سوف يدعم اقتصادات الدول العربية وخاصة قطاعات الصناعات التحويلية وسد الفجوة الغذائية، ولاشك أن الالتزام بقواعد منظمة التجارة الدولية يدفع في هذا الاتجاه حيث تلتزم الدول الأعضاء بتخفيض القيود الكمية (الجمارك أو الحصص) (كمبش، 2005).

ويمكن الوصول إلى أهداف تتصل بحجم وهياكل التجارة العربية فيما لو تحققت بين الاقتصادات العربية روابط تسهم في رفع كفاءة التجارة، ولعل من أهمها أن تتمتع المنشآت العربية بالمساواة عند اختيار الفرص التجارية الممكنة وكذلك المساواة في المفاضلة بين خيارات إعادة تخصيص الموارد أو الاندماج أو الانتقال بممارسة نشاط انتاجي آخر سواءً في الدول الأم للمنشأة أم في الدول العربية الأخرى.

يشير سليمان (2008) أنه تكاد معظم التحليلات تتفق في هذا الشأن على نتيجة واحدة مؤداها أن محاولات التكامل الاقتصادي العربي لم تكلل بالنجاح المطلوب، لكن وعلى الرغم من التباين الكبير بين الآمال والطموحات من جهة والواقع العربي المعاصر من جهة أخرى، إلا أنه يجب عدم إغفال إنجازات التكامل الاقتصادي العربي التي وبالرغم من محدوديتها إلا أنها مهمة ولها انعكاساتها الإيجابية على توسيع دائرة العلاقات الاقتصادية العربية البيئية، لذا ولتحديد الواقع الموضوعي للتكامل الاقتصادي العربي لابد من النظر إلى كل مظاهر النجاح والإخفاق. وهناك مظاهر إخفاق في التكامل الاقتصادي العربي تتمثل فيما يلي:

- بالنسبة لاتفاقية التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت عام 1953 فقد ظل أثرها محدودا.
- وبخصوص اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام 1962، فإنه في غاية الطموح إذا ما قورنت باتفاق 1953، وفي الواقع لم يكن من السهل تطبيق هذه الاتفاقية نظرا لتعارض الأنظمة السياسية وتنوع الأنظمة الاقتصادية، فضلا عن تأخر توقيعها، فقد تمت مصادقة المجلس الاقتصادي للجامعة العربية على هذه الاتفاقية في عام 1957 ولم يتم توقيعها من طرف الدول الأعضاء إلا في عام 1962، كما أن ما يميز هذه الاتفاقية هو محدودية أعضائها، فقد صادق عليها فقط كل من: مصر وسوريا والعراق والأردن والكويت والمغرب.

- أما عن السوق العربية المشتركة ، فإن قرارها في حقيقة الأمر لا يتجاوز في مفهومه منطقة التجارة الحرة عن طريق الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية والقيود الإدارية أمام السلع العربية المتبادلة، ولم تفلح جهود مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تطوير هذه المنطقة الحرة إلى اتحاد جمركي عن طريق فرض جدار جمركي موحد، كما لم تفلح في ضم أعضاء جدد.

- وعن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فبقدر التفاؤل الذي قوبل به قرار إنشائها، إلا أن الإحباط بدأ يتسلل إلى الدول العربية وأخذت الشكوك تتزايد حول إمكانية استمرارها ونجاحها، ولعل السبب في ذلك الإحباط وتلك الشكوك هو تلك المشاكل التي اصطدم بها تنفيذ بنود هذه الاتفاقية والتي من أهمها انخفاض معدلات التجارة والاستثمارات العربية البيئية.

فقد تزايدت أهمية تحرير التجارة وبناء التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، فالبلدان التي فيها انظمة وقوانين متطورة اكثر تعد اكثر قدرة وجاهزية للتكامل مع الاقتصادات الدولية في هذه البيئة المتغيرة. فهذه البلدان لديها سمعة ائتمانية أعلى وهذا يسهل انخراطها في الشون التجارية الدولية. العديد من الدول العربية يحاول تنفيذ سياسات تحرير مالي، لكن فجوة الثروة الموجودة بين بعض الدول العربية تشير الى انه ليس كل البلدان العربية تطورت بنفس المستوى، وإن البعض الآخر أصبح جاهزاً أكثر لعضوية منظمة التجارة العالمية والاستفادة منها (Alhajhoj, 2008).

من خلال ما تقدم يمكن الحكم على جهود التكامل الاقتصادي العربي بعدم النجاح، إذ لم يتم تحقيق التنمية الشاملة المترابطة والقائمة على التكامل، كما لم تتجح الاتفاقيات الجماعية في حل مشاكل انتقال رؤوس الأموال بين البلدان العربية، وحل مشاكل انتقال القوى العاملة ، وهو ما يدعونا إلى التساؤل عن الأسباب والمعوقات التي واجهت مسيرة التكامل، وأهم العقبات التي حالت دون تطبيق أهدافه. كما انه يلزم ملاحظة أن العوائق البيروقراطية كانت دائماً محدداً قوياً لتجارة العرب الدولية، فقد فرض العرب تاريخياً قيوداً على التجارة الدولية إلا انهم حديثاً بدأوا بتطوير سياسات وممارسات تحريرية للتجارة وتلك التطورات تعكس مجالاً بحثياً وجدلاً واسعاً (Alhajhoj, 2008).

لكن لا يجب إغفال أن هناك مزايا للتكامل الاقتصادي العربي يمكن تحقيقها في ظل النظام التجاري العالمي الجديد يتيح التكامل الاقتصادي العربي في الوقت الراهن العديد من المزايا والفرص التي تؤهل الدول العربية لاندماج ناجح في تيار التحرير التجاري وتجعله يستفيد من آثاره الإيجابية وي قلل ما أمكن من انعكاساته السلبية، وهناك مزايا عديدة أهمها: أن التكامل الاقتصادي العربي خطوة نحو التحرير النهائي للتجارة، رغم تعارض الآراء حول تأثير التكتلات الإقليمية على تحرير التجارة العالمية، إلا أن تكوين تكتلات إقليمية يعتبر انتصاراً لتحرير التجارة ضد الحماية التجارية، حتى ولو كان ذلك في إطار إقليمي، و من ناحية أخرى سوف تدفع التكتلات الدول الأخرى غير الأعضاء في النظام متعدد الأطراف إلى تحرير تجارتها - في مرحلة أولى - مع عدد من الدول، وفي مرحلة تالية تصبح تلك الدول أكثر قابلية ومقدرة على تحمل نفقات تحرير تجارته مع كافة دول العالم في إطار التحرير متعدد الأطراف، وهو ما يمكن أن ننصح به الدول العربية ليكون دفعها لمسار التكامل الاقتصادي مشجعاً ومحفزاً على الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وخطوة ضرورية للتخفيف من تحدياتها. كما ان التكامل الاقتصادي العربي يعمل على استقرار الاقتصاد الكلي وعلى إصلاح السياسات الداخلية بوجه عام، فهناك توافق في الرأي بين الاقتصاديين على أن الاستقرار الاقتصادي الكلي أمر ضروري لإنجاح أية استراتيجية إنمائية، ورغم أن الاستقرار الاقتصادي الكلي وإصلاح السياسات الداخلية يمكن أن يتحققا دون تكامل اقتصادي عربي، إلا أن احتمالات المكاسب من الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا، وتحسين الكفاءة وتحقيق وفورات الحجم والتوسع في الأسواق تتضاعف في ظل التكامل الاقتصادي، والذي يملئ على الدول

الأعضاء تطبيق التدابير الضرورية لتيسير التجارة والاستثمار، وهي بدورها عوامل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وخطوة نحو إصلاح السياسات الداخلية. يؤدي تحرير التجارة دوراً هاماً في تحقيق مزيد من الرفاهية لأفراد المجتمع، وتوفير الخدمات الضرورية للنمو الاقتصادي خفض التكاليف من خلال التعاون في إقامة مؤسسات عامة أو خاصة مشتركة للاستيراد الجماعي لاحتياجات الدول العربية منها، مما يخلق فرصة لتحسين القدرة التفاوضية والحصول على شروط أفضل (سليمان، 2008).

وخلاصة القول ان إن نجاح سياسة التنمية في البلدان العربية، وتذليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية داخلها ومع البلدان المتقدمة مرهون بإنجاز إصلاحات سياسية تسمح بمشاركة القوى الفاعلة والكفاءات الحية في رسم القرارات السياسية المصيرية (خطاطبه، 2011). فرغم كل هذا الإحباط الذي نعائشه بصورة يومية، لا يزال أملنا كبيراً كعرب أن نرى دولنا تنصهر في كيان اقتصادي واحد من المحيط إلى الخليج ينتقل فيه المواطن العربي بين دوله بكل حرية للعمل والاستثمار ويتعامل بعملة عربية واحدة، لكن هل سوف يتحقق ذلك؟ (الفرس، 2009). فقد تراجع الجدل الذي كان سائداً خلال الأعوام 1960 و 1970 التنمية الاقتصادية بان تكون ضمن نظام السوق المفتوح ام تحت سيطرة الدولة وانتهى الجدل لصالح ما تبلور خلال الأعوام 1980 و 1990 مع بداية ظهور العولمة واتضح فوائدها الجوهرية على الدول النامية (Wolnicki and Piasecki, 2004).

ثانياً: أهمية انضمام الأردن لمجلس التعاون الخليجي واستحقاقاته:

يشكل انضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية، واندماجها في تيار التحرير تحدياً كبيراً، من خلال الآثار المتوقعة التي أشرنا إليها، ورغم الآثار الإيجابية والمكاسب التي قد تحققها الدول العربية، إلا أن المخاوف تزيد من تغلب الآثار السلبية نتيجة الأوضاع التي تعيشها اقتصاداتها، وهناك العديد من الآراء التي ترى في إحياء جهود التكامل الاقتصادي العربي مخرجاً ملائماً، وربما وحيداً لتلاشي الآثار السلبية المحتملة وتحقيق الاستفادة الكاملة من الفرص والمزايا. (سليمان، 2008).

في ظل الحديث المتنامي عن دور التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعالمية في رسم معالم النظام العالمي الاقتصادي الجديد، بحيث يكون الحوار والتعامل في ظل ذلك النظام قائماً بين تكتلات وليس بين دول منفردة، تبرز أهمية مجلس التعاون الخليجي كإطار إقليمي عربي يضم ستة من أكبر اقتصاديات العالم العربي والشرق الأوسط، ويملك أكبر مخزون نفطي عالمي، حيث يمكن تطوير هذا التكتل ليصبح نواة أساسية لإنشاء كتل اقتصادية عربي أوسع، يتولى مجلس التعاون دفة القيادة فيه أو - على الأقل - وفي

ظل المعوقات التي تحول دون تحوّل حلم الوحدة الاقتصادية العربية إلى حقيقة، يلعب دوره ككتل إقليمي قادر على التعامل مع التكتلات الاقتصادية الأخرى، وفرض نفسه كلاعب أساسي في المعادلة الاقتصادية العالمية للدفاع عن مصالح أعضائه، وهذا يتطلب من دول المجلس تحديد ما لديها من "أوراق قوة"، ووضع استراتيجية جماعية للاستفادة منها وتعظيمها، وكذلك تحديد (نقاط الضعف) ومحاولة تقويتها وتحسينها (اللقماني، 2007).

وتكتسب التوجهات الخليجية الرامية إلى ضم كل من الأردن والمغرب لمجلس التعاون الكثير من المضامين الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية في ظل التغيرات الإقليمية والعالمية الجارية في الوقت الحاضر. وينتظر أن تكون لعملية الانضمام مهمة على الأردن والمغرب من جهة وعلى المجموعة الخليجية من جهة أخرى، ما يتطلب دراسة الاحتمالات المتوقعة لهذه الانعكاسات وتسخيرها لخدمة قضايا التنمية في دول مجلس التعاون والأردن والمغرب على حد سواء. ويشير الفاق (2011) إلى أن القرار الذي اتخذته القمة التشاورية لمجلس التعاون الخليجي في الاجتماع الذي عقد في الرياض بحضور قادة دول المجلس بالطلب من الأردن استكمال إجراءاته للانضمام إلى المجلس ودعوة معالي وزير الخارجية ناصر جودة للاستماع منه إلى تصورات الأردن لهذا الانضمام يمثل خطوة خليجية جادة نحو أهمية الأردن في دعم الاستقرار العربي، ومساهماته حيال مختلف القضايا التي تهم الأمتين العربية والإسلامية فضلا عن الدور الكبير الذي بذله جلالة الملك عبد الله الثاني في دعم التضامن العربي والدول الخليجية في مواقعها والتي جسدت على أرض الواقع ركائز عدة من أجل دفع التنمية الخليجية الاقتصادية والاجتماعية التي طالما تطلعت لها شعوب المنطقة. فهي خطوة جديرة بالتقدير تجاه الأردن والمغرب أقدمت عليها دول مجلس التعاون الخليجي لما للأردن من دور بارز ونشط عبر مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاستثمارية.

ويلاحظ في السنوات الأخيرة ازدياد الروابط الاقتصادية والتجارية بين دول المجلس وكل من المغرب والأردن، إذ نما التبادل التجاري بينها بنسبة 70% في العام 2010 ليصل إلى 7.8 مليارات دولار، مقابل 4.6 مليارات دولار في العام 2009، إذ جاءت هذه الزيادة بصورة أساسية من ارتفاع قيمة صادرات النفط الخليجية للأردن والمغرب بسبب ارتفاع أسعار النفط وازدياد اعتماد الأردن على وارداته من النفط الخليجي بعد انخفاض وارداته من النفط العراقي منذ العام 2003. وفيما عدا الصادرات النفطية، فإن منتجات القطاع الصناعي تشكل أهمية للتبادل التجاري بين الطرفين. وتشكل هذا الميزات المتبادلة أهمية كبيرة للقطاعات الاقتصادية في البلدان الثماني المنضوية ضمن التشكيلة الجديدة للمجموعة الخليجية، إذ سيتضاعف عدد سكان المجموعة ليقترّب من 70 مليون نسمة، ما يعني توافر سوق كبيرة للمنتجات الوطنية القادرة على المنافسة بفضل منطقة التجارة الحرة الخليجية

بعد انضمام المغرب والأردن إليها. وبطبيعة الحال، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الاستثمارات في بلدان المجموعة الجديدة وخاصة الاستثمارات الصناعية، سواء من خلال توسعة الصناعات القائمة لتلبية الطلب المتنامي والناجم عن تضاعف حجم السوق الخليجية، أو من خلال إقامة صناعات جديدة بعد أن تتوفر لها سوق موحدة كبيرة وقادرة على استيعاب منتجاتها (مصرف الإمارات الصناعي، 2011).

وفي هذا الصدد لا بد من تعديل العديد من الأنظمة والقوانين لتسهيل انضمام الدولتين للاتفاقية الاقتصادية الموحدة والنظام الموحد لحماية المنتجات الوطنية واستراتيجيه التنمية الصناعية واتفاقية المواصفات والمقاييس والسوق الخليجية المشتركة. وفي الجانب التنموي، فإن مثل هذا التوجه يمكن أن يشمل عملية ضخ الاستثمارات في اقتصادي البلدين وبالأخص تلك المتعلقة بتطوير البنية الأساسية لاستيعاب الاستثمارات الأجنبية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي في الأردن والمغرب والذي لا يشكل في الوقت الحاضر سوى 11% من إجمالي الناتج المحلي لدول المجلس، في حين تبلغ حصة الفرد من الناتج المحلي في دول المجلس سبعة أضعاف مثلتها في المغرب والأردن. مما تقدم يتضح حجم الفرص التي تترتب على انضمام الأردن لدول مجلس التعاون الخليجي وفي الوقت ذاته يتضح حجم التحديات المصاحبة لذلك، وبالرغم من التركيز الواضح على مسألة القوانين والأنظمة إلا أن الأمر يتعداها إلى جوانب أخرى لا تقل أهمية عنها تتعلق بالفوارق الاقتصادية والدخل والإنتاج والعلاقات التجارية.

ووفقا للخيطان (2012) فالأردن يشعر بأن الخطوة هي انجاز كبير سعى اليها منذ فترة طويلة. ويقلل المسؤولون كثيرا من شأن مخاوف البعض حيال عضوية الاردن في مجلس التعاون الخليجي، سواء ما تعلق منها بالوضع الداخلي او علاقات الاردن مع دول المنطقة. فدول منظومة التعاون الخليجي متنوعة في بنيتها السياسية، ويضرب المسؤولون مثالا الكويت كدولة ديمقراطية تعيش الى جانب دول اخرى في مجلس التعاون من دون حساسيات.

ويعتقد اكثر من مسؤول في الحكومة ان علاقة الاردن مع الدول العربية الاخرى لن تتأثر جراء انضمام الاردن لمجلس التعاون الخليجي ، لأن المجلس في الاصل ليس محورا سياسيا موجهها ضد احد في المنطقة. بين الاردن ودول الخليج ارث طويل من العلاقات المميزة؛ يقول المسؤولون، يمكن البناء عليها في المستقبل، والانضمام الى "التعاون الخليجي" جاء ليتوج مسيرة عقود من التعاون الوثيق. والعلاقة لن تكون في اتجاه واحد، وإنما في اتجاهين، فلدى الطرفين قيمة مضافة ، الأردن لديه الموارد البشرية والخبرات في كل المجالات، إضافة لموقعه المتوسط بين دول المنطقة.

ودول الخليج تملك الموارد الطبيعية والأسواق الكبيرة. لكن الجدل حول القضية في دول الخليج لا يقل في مستواه عن الجدل الدائر في الأردن، ففي الأوساط البرلمانية والإعلامية الخليجية يدور نقاش ساخن حول الفوائد المرجوة من ضم الأردن، وقد ظهرت أصوات معارضة في الصحافة، كما تحرك نواب كويتيين لتشكيل لوبٍ معارض للخطوة، فالتقت بذلك مع تحركات مماثلة في أوساط أردنية معارضة. المبررات التي يسوقها الطرفان مختلفة، لكنها تلقى أذانا صاغية في الجانبين. وفي المقابل هناك من يببالغ في رفع سقف التوقعات بشأن النتائج المترتبة على العضوية في مجلس التعاون الخليجي. ينبغي الاهتمام بكل هذه الأمور والحرص على عرض الحقائق بشفافية، فمن حق الرأي العام أن يعرف جميع التفاصيل المتعلقة بالعضوية وشروطها، والفرص الاقتصادية التي سيحققها الأردن وبشكل واقعي ومن دون تهويل أو مبالغة. كما ينبغي القيام بحملة دبلوماسية وإعلامية في دول الخليج لتبديد مخاوف الأوساط المعارضة والمتحفظة وكسب التأييد لقرار انضمام الأردن.

تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي - كغيرها من الدول النامية - معنية بشكل مباشر بما تم التوصل إليه في اتفاقية منظمة التجارة العالمية، حيث إن أكثر من 90% من إجمالي التجارة الدولية يتم تحت إطار الجات. وتشهد الدول الخليجية في الوقت الحاضر إقرار العديد من التشريعات والقوانين التي تهدف إلى تحرير التجارة والاقتصاد في خطوات استعدادية لما سوف تقرضه اتفاقية الجات على الدول الخليجية والعربية من خطوات وإجراءات تهدف لفتح اقتصادياتها أمام العالم (اللقماني، 2007). فعلى صعيد الإعفاءات الجمركية بدول مجلس التعاون الخليجي فإنه وفقا للاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي والمبرمة في 8 يونيو 1981، تعفى المنتجات المصنعة في دول مجلس التعاون الخليجي من الرسوم الجمركية (وغيرها من الرسوم المشابهة المفروضة) في أي من دول المجلس. لكن، لأجل تأهيل تلك المنتجات المحلية، يجب أن لا تقل القيمة المضافة الناشئة عن منتجات الدول الأعضاء عن 40% من قيمها النهائية، على أن يكون المصنع مرخص من قبل وزارة المالية والصناعة، وألا تقل مساهمة مواطني دول المجلس في ملكية المصنع عن 51% ما لم يكن مملوكا 100% لدول المجلس، كما يجب أن يقدم مع كل منتج مطلوب إعفائه من الرسوم شهادة منشأ مصدقة حسب الأصول من الجهة الحكومية المختصة.

تتضمن الاتفاقية توقيع اتفاقيات في الشؤون العسكرية والأمنية والمدنية والاقتصادية، إضافة إلى تسهيل انتقال وحركة مواطني دول المجلس في الدول الأعضاء والسماح لمواطني دول المجلس بممارسة أنشطة الخدمات العقارية واستئجار العقارات وإعادة تأجيرها وتعفى من الضرائب 417 سلعة بحسب النظام الجمركي لدول مجلس التعاون. ويتطلب أثر العملة الخليجية الموحدة على الاقتصاد الأردني وحركة العمالة متابعة مواءمة الأنظمة الأردنية لكل متطلبات الانضمام والتي تتمحور اتفاقياتها وشروطها في

عدد من المجالات أهمها تغيير آلية النظام الجمركي وتخفيفه مما سيعمل على تقليل إيرادات الجمارك لأن الجمارك الأردنية أعلى نسبياً من مثيلاتها في دول الخليج العربي. إضافة إلى حصول الأردن على منافع تجارية كبيرة وإمكانات عالية لدخول الأسواق الخليجية، إضافة لحصول المملكة على حصة من إيرادات الرسوم الجمركية المشتركة. وتضمنت النتائج تسهيل حركة نقل الأموال وإزالة القيود الاستثمارية والتمويلية مما سيجتاز للأردنيين الحصول على التمويل الخليجي للمشاريع والعكس صحيح وتعزيز انسياب العمالة الأردنية للخليج عن طريق الانضمام لقاعدة البيانات الخليجية الموحدة وتسهيل إجراءات العمل في تلك الدول دون الحاجة لإقامة وإذن عمل. أما الشروط المطلوب تحقيقها للانضمام لمجلس التعاون الخليجي فهي التوقيع على اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وتهدف إلى تعزيز الدفاع الجماعي ضد أي خطر يهدد أي منها. إضافة إلى التوقيع على الإستراتيجية الأمنية الشاملة، التي تهدف لتوطيد الأمن وحماية الحدود، وتنمية الوعي الأمني ورفع كفاءة الأجهزة الأمنية، وتعزيز التعاون والتنسيق بين تلك الأجهزة، ومواجهة التحديات والمخاطر الإقليمية. وتسهيل تنقل مواطني دول المجلس بين الدول الأعضاء وانسياب السلع باهتمام دول مجلس التعاون، نظراً لارتباطه المباشر والوثيق بمصالح المواطنين، ولتعزيز الترابط الاجتماعي بينهم، ودعم التجارة البينية، كما أنه أحد المقدمات الأساسية لتحقيق السوق الخليجية المشتركة.

الخلاصة

1. هناك أهمية كبيرة التكامل العربي في ظل التحديات التي تفرضها منظمة التجارة العالمية والتي جعلت الاحتكاك كبير ومتواصل بين الدول العظمى والتجمعات الإقليمية من جهة، والدول العربية المشتتة من جهة أخرى. ولا بد أن تنفتح أمام اقتصاديات العالم ستشهد اندماج الاقتصاديات وتكاملها على المستوى العالمي، ولكن هذا الاندماج بحاجة إلى خطوات تتخذ منذ الآن بهدف تعظيم الاستفادة من فرص الانفتاح الاقتصادي وتقليل المخاطر والسلبيات الناجمة عن ذلك بالنسبة للاقتصاديات.
2. أن محاولات التكامل الاقتصادي العربي لم تكلل بالنجاح المطلوب، لكن وعلى الرغم من التباين الكبير بين الآمال والطموحات من جهة والواقع العربي المعاصر من جهة أخرى، إلا أنه يجب عدم إغفال إنجازات التكامل الاقتصادي العربي التي وبالرغم من محدوديتها إلا أنها مهمة ولها انعكاساتها الإيجابية على توسيع دائرة العلاقات الاقتصادية العربية البينية.
3. يبقى مشروع التكامل الاقتصادي العربي في ظل المعطيات الحالية ضرورة ملحة بالنسبة لكل الدول العربية حتى تحسن من أدائها الاقتصادي على الساحة الدولية من جهة، وتعظم من فوائد اندماجها في النظام التجاري العالمي الجديد من جهة أخرى، وهذا نظراً للمزايا العديدة التي يتيحها

- والفرص الكثيرة التي سيوفرها للإقليم العربي، لذا يبقى على دول الإقليم العربي العمل على دفع مسار التكامل بدءاً بتفعيل المحاولات السابقة والانطلاق في مشاريع تكاملية جديدة وعلى أسس حديثة تتماشى مع التغيرات الحاصلة على الساحة الدولية.
4. يتطلب تطوير مشروع التكامل الاقتصادي العربي توسيع الاتفاقيات الثنائية إلى اتفاقيات جماعية وهذا يتطلب تطوير آليات محددة منها ربط جميع الغرف التجارية ببعضها البعض لتبادل المعلومات، وإستكمال عملية توحيد المواصفات العربية وضرورة التزام الجميع بها، والعمل على الإسراع باعتماد قواعد منشأ تفصيلية موحدة بين الدول العربية والالتزام بها.
5. هناك حاجة ملحة لتفعيل مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بحيث يتم توجيه الاستثمارات العربية داخل الإقليم العربي ، ولعل انضمام الأردن لدول مجلس التعاون الخليجي هو إحدى الخطوات الصحيحة باتجاه الاستثمار الإقليمي.

المراجع

- أبو غزالة، طلال، (1999)، "الانضمام الى منظمة التجارة العالمي، قضايا الملكية الفكرية ومتطلبات التجارة الإلكترونية"، ورشة عمل حول متطلبات وتحديات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، عمان- المملكة الأردنية الهاشمية.
- الجمارك الأردنية، (2014)، "منظمة التجارة العالمية والتزامات الأردن" ، الموقع الإلكتروني الرسمي للجمارك الأردنية: <http://www.customs.gov.jo>
- كمبش، محمد، (2005)، "مستقبل التجارة الخارجية العربية في إطار منظمة التجارة العالمية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة العربية، مصر.
- الفرس، رياض، (2009)، "التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والطموح"، (نشرت بكتاب كونا حول القمة الاقتصادية العربية في شهر يناير 2009)، الكويت.
- الفاق، عبدالله محمد، (2011)، "أهمية انضمام الأردن لمجلس التعاون الخليجي". الدستور الأردنية، العدد رقم 15920، الأربعاء 13 ذو الحجة 1432هـ الموافق 9 تشرين الثاني 2011.
- خطاطبه، ليث، (2011)، "قضايا منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على الأردن والدول العربية"، بحث مقدم إلى برنامج كرسي منظمة التجارة العالمية الجامعة الأردنية، عمان، الاردن.

- الخيطان، فهد، (2012)، "الأردن يخطو الخطوة الأولى لدخول البيت الخليجي"، مقال منشور على موقع مؤسسة الحقيقة الدولية الإعلامية، العدد 250، 6/16/2012.
- سليمان، بلعور، (2008)، "التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة"، مجلة الباحث، عدد 6.
- اللقمانى، سمير، (2007)، "منظمة التجارة العالمية وآثارها السلبية والإيجابية على الدول الخليجية والعربية" ط1، دار الحامد - عمان - الأردن.
- مصرف الإمارات الصناعي، (2011)، "انضمام الأردن والمغرب لمجلس التعاون سيزيد تجارة المنتجات الصناعية". الوسط. أبو ظبي.
- سنوت، حلیم دوس، (1998)، "دور السلطة العامة في مجال براءات الاختراع"، منشأة المعارف بالاسكندرية.
- عبد السلام، عادل علي، (1995)، "التجارة الحرة"، ورقة عمل أقيمت في المؤتمر العربي الدولي الأول حول التجارة الحرة في السلع والخدمات.
- الناهي، صلاح الدين، (1982)، "الوجيز في الملكية الصناعية والتجارية"، الطبعة الأولى، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان.
- العبادي، عبد الناصر (1999)، منظمة التجارة العالمية (WTO) و إقتصاديات الدول النامية، دار الصفاء، عمان - الأردن.

- Alhajhoj, Refdan, (2008), "Assessing the Global Readiness of Arab Countries to Join the WTO: A Multivariate Analysis", Journal of Economic and Administrative Sciences, Vol. 24, Iss. 1, pp.1 – 14.
- Mazumder, Rabin, (2008), "Trade Liberalization & WTO: Impact on Developing Countries". Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=1084394>
- Rodrik, Dani (2000), Comments on "Trade, Growth, and Poverty, by D. Dollar and A. Kraay", Stockholm, World Bank and Globkom Conference on Poverty and the International Economy, October 20-21.
- UNCTAD, The Least developed Countries Report 2004 (United Nations publication, Sales No. E.04.II.D.27).
- Wolnicki, M., and Piasecki, R., (2004), "The evolution of development economics and globalization", International Journal of Social Economics, Publisher: Emerald Group Publishing Limited.